http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1334) السنة السادسة -الاحد (28) ايلول 2008

رئيس لجنة المتابعة في مجلس ميسان لـ(المدى)

عـــدم معرفـــة حـــدود الصـــلاحيـــات أضعف اداء لجان المجلس

العمارة/ رعد شاكر

أكد رئيس لجنة المتابعة في مجلس محافظة ميسان ضعف معظم اللجان المنبثقة عن مجلس المحافظة وقصورها عن أداء واجباتها. وأرجع محمد وحيد خليل في تصريح خص به المدى تدني مستوى أداء اللجان لعوامل عدة قائلا « ضعف أداء اللجان بسبب عدم معرفة الكثير من لجان المجلس لحدود مهامها و صلاحياتها مع غياب دور رئاسة المجلس في متابعة أداء عمل اللجان. كما أن الكثير من الأعضاء يعملون في أكثر من لجنة وهذا يؤدي إلى حدوث تداخل وإرباك في العمل وقد قمنا كلجنة متابعة بتقديم بعض المقترحات لرئاسة المجلس لتفعيل دور اللجان ومنها: وضع هيكلية تنظيمية وإدارية لكل لجنة ووضع جداول زمنية للاجتماعات بإشراف رئاسة المجلس وتحديد عدد أعضاء اللجان بصورة متوازنة (فمثلا بعض اللجان عدد الأعضاء ٢ فيما يصل أعداد لجان أخرى إلى ١١ عضوا) وتخصيص نثرية مالية لكل لجنة لتنفيذ برنامجها والقيام بنشاطاتها كذلك توفير وسائط النقل ومطالبة اللجان بتقديم تقرير دوري عن عملها. وأضاف خليل» برغم تباين أداء اللجان تبعا لطبيعة مهامها إلا أنها عموما تعاني ارتباكا في عملها لعدم وجود هيكلية إدارية وتنظيمية واضحة. وقد رفعنا عام ٢٠٠٦ توصية بهذا الخصوص إلى وزارتي المالية والتخطيط لغرض وضع هيكلية تنظيمية ووظيفية للمجلس ولجانه ولم تحصل الموافقة إلا هذا العام وسيتم العمل بها بداية العام المقبل.»

وعن النشاطات الأخرى للجنة المتابعة قال «نعمل على أنشاء قاعدة معلومات لدوائر الدولة كافة ضمن مشروع (المراقبة الإلكترونية) والذي يتضمن بيانات مفصلة عن عدد موظفي كل لدائرة وأثاثها وآلياتها وأقسامها الإدارية والفنية وما إلى ذلك. برغم أن الكثير من الدوائر لا تتعاون معنا في هذا المشروع وكثير من الوزارات ما زالت تعمل بعقلية الدولة المركزية إلى الآن وتحاول إبعاد دور المجلس الرقابي والإشرافي على عمل دوائرها في المحافظة بشتى الحجج والذرائع.» مشيرا إلى أن الكثير من مدراء الدوائر الحكومية لا يؤدون عملهم بشكل مرض كما أن ممثلي المحافظة في البرلمان أداؤهم ضعيف ولم يقدموا شيئا يذكر للمحافظة والجماهير التي انتخبتهم بحسب وصفه.

واسط تتعـــاقد مع شـــركة نمســـاوية لبناء (10) الاف وحدة سكنية

الكوت/ المدى

أعلنت هيئة الاستثمار في مدينة الكوت عن تعاقدها مع شركة نمساوية لبناء عشرة آلاف وحدة سكنية مخصصة لمختلف شرائح المجتمع. كشف ذلك ستار جابر مسؤول الهيئة في تصريح صحفي امس الاول اشار إلى المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا أمام الهيئة في تنفيذ مشاريعها حيث قال: «واجهت الهيئة الكثير من المشاكل والصعوبات وذلك لعدم تفعيل قانون الاستثمار من قبل الوزارات الأخرى. فتخصيص الأراضي يجب أن يكون على وزارات أخرى التي هي وزارة المالية والبلديات ووزارة الزراعة التي تملك هذه الأراضي ولا تستطيع أن تمنح أرضاً للمستثمر ما لم توافق الجهة المالكة على إيجار الأرض.

المشاكل الأخرى والمعوقات هي المشاكل القانونية والإدارية لهيئات الاستثمار في المحافظات وحتى هذه اللحظة لم تصدر تعليمات لتنفيذ تسهيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦». وحول أهم هذه المشاريع التي لم تستطع الهيئة تنفيذها بسبب تلك المعوقات أجاب جابر: «بداية كانت لدينا مشاريع يطلق عليها تسمية المدينة الآمنة التي هي الجوادية الصناعية والجوادية الإنشائية ومدينة الكوت الجديدة ووصلت عملية تخصيص الأرض إلى وزارة البلديات والأشغال ولم توافق وزارة الدفاع على تخصيص هذه الأرض لهذا المشروع وبعد أخذ ورد استطعنا أن نحصل على موافقة وزير الدفاع عليها وحتى الآن لم تحصل الموافقة التحريرية بل موافقة شفهية ومازال المشروع معطلاً والمشروع الثاني لدينا مشروع استثماري لشركة البان». وأعلن جابر أن الهيئة توصلت إلى اتفاق مع شركة جم النمساوية لإنشاء عشرة آلاف وحدة سكنية في عموم المدينة، موضحا بقوله: « قبل فترة وجيزة وقعنا مذكرة تفاهم مع مجموعة جم النمساوية التي تتألف من ٢٠٠ شركة من تركيا وسويسرا واسبانيا، حضر ممثل عنها إلى محافظة واسط وتم الاتفاق على إنشاء ١٠ الآف وحدة سكنية متكاملة من الناحية الخدمية وفي نهاية شهر رمضان أو بعد العيد سنضع حجر الأساس لهذا المشروع».

يبلغ عدد سكانها 1000 نسمة ولا يوجد فيها مركز صحي

قرية الشجير: نعاني انعدام الخدمات وتلوث مياه الشرب

الديوانية/باسم الشرقي

يعاني أهالي قرية الشجير في قضاء عفك انعداماً كبيراً في الخدمات الأساسية التي هي حق مشروع لكل إنسان في هذه المعمورة وطالب أهالي القرية من الحكومة المحلية بإغاثتهم وإنقاذ أطفالهم من مخاطر الأمراض التي باتت تهدد حياتهم يوماً بعد آخر جراء تلوث مياه الشرب وعدم شمول قريتهم بمشاريع الماء الجديدة برغم مراجعة الأهالي للمسؤولين في الحكومة المحلية.

(المدى) زارت هذه القرية التي تبعد ٤٠ كم عن مركز المدينة الديوانية واستطلعت آراء الأهالي بهذا الخصوص وسجلت تقريراً مصوراً يتحدث عن معاناتهم ومعاناة أطفالهم مع الأمراض التي إصابتهم جراء عدم وصول الماء الصالح للشرب إلى قريتهم. يقول المواطن كاظم فالح رخيص من أهالي القرية:»أن قرية الشجير تعاني نقصاً كبيراً في الخدمات حيث تفتقر إلى ابسط الخدمات الأساسية للحياة الكريمة،فالقرية يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠ نسمة ولاتوجد فيها إلا مدرسة واحدة ألا وهي مدرسة صقر قريش ولايوجد فيها مركز صحي أو مستوصف صغير في الأقل وسبق وان طرقنا أبواب المسؤولين لكن دون جدوى ومازال أطفالنا يرزحون تحت رحمة الله ويعاني عدد كبير منهم أمراضاً سببتها المياه الملوثة للأنهر الزراعية وذلك لكوننا نفتقد إلى ابسط مقومات الخدمات خصوصاً الماء الصالح للشرب. أما المواطن/ راضي بعيوي بريسم/فقال:»لم نجد أحداً يستمع لنا ولمعاناتنا مع الخدمات وتزايد الأمراض التي تهدد حياة أطفالنا المساكين الذين كتب عليهم القدر أن يتعرضوا إلى نقص في الخدمات والمعيشة اضافة إلى الأمراض التي لانعرفها أو نعرف مصدرها والتي باتت رفيق درب أطفالنا وربما ستقودهم إلى نهايتهم المحتومة وهم بعمر الزهور،وتابع بريسم:»بان أهالي القرية راجعوا مجلس المحافظة ومكتب محافظ الديوانية ودائرة ماء الديوانية ودائرة الصحة وطالبنا بشمولنا بالخدمات الصحية وغيرها من خدمات الماء الصالح للشرب ولكن لم يستجب لنا احد حتى هذه اللحظة وبقي حالنا على الله الذي نسلم له أمرنا وأمر أطفالنا لأنه ألطف بعباده من المسؤولين الذين ينعمون بخيرات الشعب والعيش بحياة كريمة تحت أجهزة التبريد والتدفئة ونقول أنا لله وانا إليه راجعون. فيما يعزي المواطن/عبد الحسن عليوي محسن/:»نقص الخدمات في قريته إلى استقالالية أهالي القرية عن الأحزاب والأحداث السياسية الجارية في البلاد،وإذا أردنا أن نؤكد كلامنا هذا هو قيام المسؤولين الحكوميين التابعين إلى الأحزاب بإقامة مشاريع مختلفة في عدد كبير من القرى التي تكون غالباً يسكنها مسؤول أو قريب مسؤول حتى من الدرجة العاشرة،ولهذا السبب تجدنا نعاني نقص الخدمات وتزايد الأمراض التي تفتك بأفئدتنا الأحبة ونحن لا حول ولاقوة لنا بمجابهة هذا المرض إلا بالتضرع للباري عز وجل بان يرزقنا بحكومة حريصة علينا وعلى حياة أطفالنا بعيدة عن المحاصصات والمحسوبية والمنسوبية. أما المواطن/ مزهر عبيد كحط/ فيقول:»معاناتنا مع تعثر تنفيذ مشاريع خدمية في قريتنا ستستمر حتى قيام الساعة ما دمنا مسالمين،فقد عرضت معاناتنا على وسائل الإعلام المرئية وزارتنا عدة منظمات مجتمع مدني تعنى بحقوق الإنسان والبيئة ولكن من دون جدوى لم نصل إلى أي شيء ملموس حتى يومنا هذا.

التربية تعلن توأمة 24 مدرسة مع مدارس أميركية

بغداد/ وكالات

كشف الوكيل العلمي لوزارة التربية نهاد الجبوري عن شمول عدد من المدارس في جانب الكرخ من بغداد بالتوأمة مع مدارس أميركية.

وأوضح الجبوري في حديث صحفي امس: « لقد تم شمول ١٩ مدرسة للكرخ الأولى وخمس مدارس للكرخ الثالثة بالتوأمة مع مدارس الولايات المتحدة للاطلاع على نوع الدراسة ووضعية المناهج العلمية الموجودة لديهم وطبيعة المدارس فضلا عن الاتصال بين طالب عراقي وطالب اميركي للاستفادة من التجربة والخبرة العلمية الموجودة لديهم وسوف يتم ربط هذه المدارس بشبكة انترنت للاتصال مع المدارس الموجودة داخل الولايات المتحدة ونطمح ان تكون هناك زيارات ميدانية لمدراء المدارس الموجودة هناك، فضلا عن زيارات ميدانية لمدراء المدارس العراقية وبعض الطلبة المتميزين الى الولايات المتحدة». من جانبه تحدث الرائد كوريا المتخصص بشؤون التربية والتعليم في القوات المتعددة الجنسيات عن الهدف من توأمة المدارس العراقية والأميركية بالقول: «ما نريد تحقيقه هنا هو دعم الجانب التربوي في العراق حيث أن الطلبة والمعلمين الأميركيين يرغبون بالاطلاع على الحضارة العراقية مع الطلبة والمعلمين العراقيين وتوسيع سبل التفاهم بين البلدين».

وأشار كوريا إلى أن هناك مجموعة من الكتب المنهجية تم جمعها للتعريف بالثقافة الغربية عموما والثقافة الاميركية بشكل خاص، مضيفا بقوله: «هذه الكتب قدمها متبرعون من طلبة بعض مدارس الولايات المتحدة وبإمكان وزارة التربية أن تشرك عددا من المدارس بهذه الكتب من خلال توزيعها على الطلبة العراقيين».

فيما اوضح الجبوري طبيعة مناهج هذه الكتب بالقول: «ان هذه المناهج هي مناهج اضافية لما يدرس وهي مناهج ثقافية عامة كالعلوم والزراعة والصحة والأدب الانكليزي وغيرها وتوزع على مكتبات المدرسة. وقد جرى فحص هذه الكتب من قبل لجنة خاصة وكانت هناك امكانات عالية لدى طلبة السادس العلمي للتفاهم باللغة الانكليزية وانهم لا يحتاجون الى جهد كبير في معرفة وفهم هذه المناهج التي ستكون ساندة للمناهج العلمية التي تدرس».

يشار إلى أن وزارة التربية بصدد اعادة النظر وبالتعاون مع لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب بالمناهج الدراسية المقررة في المدارس العراقية وبمراحلها المختلفة وبما ينسجم مع التطور الذي شهدته هذه المناهج في دول المنطقة وبقية دول العالم.

اوصى بأهمية تنويع وسائل التوعية للشرائح كافة في الريف

تواصل فعاليات مشروع (صوتك مستقبلك) للتوعية في انتخابات مجالس المحافظات

بابل/اقبال محمد

قام معهد أكد الثقافي في تنفيذ مشروع (صوتك... مستقبلك) للتوعية والتثقيف الجماهيري بشأن الانتخابات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS ولجنة التوعية الانتخابية في محافظة بابل وبدعم من صندوق الائتمان العراقي اكد ذلك عدنان بهية مدير المعهد.

وبين ان المشروع تضمن سلسلة من الفعاليات والأنشطة التثقيفية التي تدعو المواطنين الى المشاركة الواعية والواعية في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة في محافظة بابل.

وذكر بهية ان مضامين التوعية التي ركز عليها المشروع تتضمن التثقيف والتوعية المدنية في أهمية ممارسة عملية الانتخابات باعتبارها جوهر العملية الديمقراطية والتثقيف والتوعية الانتخابية بمختلف جوانبها القانونية والتنظيمية والإدارية والنظم الانتخابية المنفذة في الديمقراطية الحديثة وتثقيف الناخب حوله أهمية المشاركة الواعية في الانتخابات وتحفيز المواطنين على المشاركة الواسعة في انتخابات مجالس المحافظات،لتجاوز حالة التردد والعزوف عن المشاركة وتوعية المواطن لأهمية صوته باعتباره وسيلته للتعبير عن رأيه وممارسة دوره في رسم ملامح المرحلة القادمة.

مشيرا الى ان الاستنتاجات التي خرج بها المشروع تضمنت ان الريف يشكل النسبة الغالبة من سكان محافظة بابل وهم على العموم الأكثر حاجة للوعي بالانتخابات وأهمية المشاركة فيها وتعتبر النساء في المدينة والريف الأقل وعيا بالعملية الانتخابية وأهميتها وأهمية المشاركة الواعية فيها وبذلك فهي تحتاج إلى جهود اكبر في هذا المضمار ولا يمتلك الشباب من الذكور والإناث صورة واضحة عن أهمية صوتهم ومشاركتهم في الانتخابات المقبلة وان عملية توعية هذه الشريحة الكبيرة والمهمة من المجتمع تحتاج إلى جهود استثنائية وطرق مبتكرة وخاصة في مجال التحفيز ويقل تأثير وسائل الإعلام المختلفة في تهيئة الرأي العام بصدد الانتخابات كلما ابتعدنا عن مراكز المدن الكبيرة باتجاه النواحي والقرى وقد وجدنا في اغلب القرى والمدن الصغيرة تأثيرا واضحا للشيوخ والواجهات الاجتماعية والمرجعيات الدينية ورجال الدين في تأثير بالمواطنين وتوجيههم بخصوص أهمية الانتخابات وتعتبر المناطق الحضرية الرئيسية أكثر متابعة واهتماما بتطور العملية الانتخابية ومعرفة المرشحين واهتماما بهم وهنالك شكوى مستمرة في الريف والمدينة من سلبيات انتخابات ٢٠٠٥ وفي مقدمتها طريقة القوائم المغلقة والتي أدت في اغلب الأحيان إلى فقدان الثقة بالقيادة السياسية والإدارية التي فازت في الانتخابات السابقة وأدى التأخير في عملية المصادقة على قانون انتخابات مجالس المحافظات إلى ضعف المواطنين بعملية الانتخاب ومتابعة تطوراتها، كما إن ابتعاد المناقشات الجارية في البرلمان عن الصيغ والثوابت الوطنية العراقية في المواضيع المطروحة للنقاش و التركيز على المكاسب السياسية والفئوية الضيقة بدلا منها وزاد من الضعف الاهتمام بالانتخابات وكانت هناك نظرة عدم رضا واضحة لدى المواطنين في بعض الأحيان من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وكذلك الكيانات السياسية الحالية بسبب عدم تدقيقها وثائق وأسماء المرشحين في الانتخابات السابقة والتي أدت إلى وصول أشخاص من ذوي الشهادات المشكوك بصحتها إلى مناصب قيادية وإدارية عليا ويربط المواطنون في اغلب مراكز المدن والنواحي والقرى أهمية المشاركة في الانتخابات بمقدار حجم ما قدم وتطور من الخدمات للمواطنين في هذه المدن والقرى خلال الأربع سنوات الماضية وكان هناك تقبل واضح وترحيب بعملية التوعية المباشرة للجمهور إزاء انتخابات مجالس المحافظات من قبل العديد من المواطنين ومما يثبت ذلك الزيادة التي حصلت في إعداد المشاركين في المنتديات من الرجال والنساء وقد أعرب المهجرون من النساء والرجال عن رغبة واضحة في المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات لانتخاب مرشحين في المحافظات القاطنين بها حاليا وليس المحافظات التي هجروها منها بسبب ضعف معرفتهم بمرشحي تلك المناطق واضاف ان المشروع خرج بعدة توصيات لعل من اهمها ضرورة زيادة وتنويع جهود التوعية الانتخابية المباشرة وغير ذلك وأهمية تنويع وسائل التوعية وبما يتناسب مع الشرائح كافة في الريف والمدينة وضرورة الإسراع بتوقيع قانون انتخابات مجالس المحافظات الجديد وعدم العودة للقانون السابق في جميع الأحوال والتوعية بالفوارق النوعية والتنظيمية والنتائج المتوقعة بين القانون السابق والقانون الجديد بعد تطبيقه والتركيز على شريحة الشباب والنساء في عملية التوعية الانتخابية في حالة تمديد فترة التوعية أو تجديد مشاريع التوعية والاهتمام بقادة الرأي في المجتمع واعتبارهم البوابة و الجسر الذي من خلاله يمكن أن نصل للكثير من الشرائح التي لا يمكن الوصول إليها بدونهم والتأكيد على أهمية الرقابة الانتخابية وتنويع الجهات التي ستقوم بها لزيادة الثقة بالعملية برمتها وخاصة الجهات الخارجية الموصوفة بحيادها ونزاهتها والتأكيد على أهمية وجود عقوبات انتخابية وإعطاء الضمانات في حالة حصول خروقات انتخابية من الكيانات السياسية أو مخالفة وثيقة قواعد السلوك التي سبق وان وقعوا عليها عند تسجيلهم في المفوضية وإعطاء دور مهم للقوات الأمنية العراقية في الحماية الخارجية للمراكز الانتخابية والتأكيد على حيادية المرجعيات الدينية تجاه الكيانات السياسية المرشحة في الانتخابات فضلا عن تأكيد دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عملية تدقيق معلومات ووثائق الكيانات السياسية المرشحة للانتخابات لتلافي السلبيات التي ظهرت في وثائق مرشحي الانتخابات السابقة.

من الداخل

إن الحجيمَ صحبةُ الجهال

هادي جلو مرعي

لن تستطيع مجادلة جاهل. في كل الاحوال سيغلبك. الاسوأ انك ستوصم بالجهل. فاذا كنت تجادل واحداً من الجهال، وكنت في جمع لا يعرفونك ولا يعرفونه، فلن يتمكنوا من معرفة، ايكما الجاهل، وايكما العالم؟.

ولذلك وصفوا صحبة الجهال بالحجيم، ومثلها صحبة الاحمق، فهو يضر من حيث اراد ان ينفع. وتحفل اوساط المثقفين والصحفيين، والعاملين في حقول المعرفة، والجامعات بالجهال الذين دخلوا الى عالم الثقافة والمنتديات الادبية، والمؤسسات الاعلامية، في غفلة من الزمن ومن العاملين المتمرسين، وقد تكون خدمتهم ظروف الفوضى وغياب الرقابة على تلك المؤسسات. حتى وصل الامر بمن يقدم الشاي للمسؤول الاول في جريدة بغدادية ان يتحول الى رئيس تحرير. بقدرة قادر. او نتيجة لوقاحته، وهو ما يحصل الان وبكثرة حين يندفع غير المؤهل لتولي منصب اكبر منه. وهنا انحني لبائع الشاي، شرط ان لايغادر مهنته ليتحول الى رئيس تحرير..

نحن الان نعاني مزاحمه الجهال لنا في العمل. والمصيبة انهم لا يعلمون بجهلهم، وحقاً فلو كانوا يعلمون لما استحقوا وصف الجهالة، لكن كيف لك ان تقنع جاهلاً بجهله؟

ومن الجهل انْ لا ترى في الآخر نداً، وكفؤاً لك، وتحسبه اقل شأناً فتتقدمه، وتدفعه عن موارد النفع من فكر ومادة، وفي الراي والعمل، وهو ما يفعله كثيرون، وخاصة منهم المتصدون لاصلاح اوضاع الامة في الدين والحياة والسياسة، ولا ارادة لهم سوى في اخضاع الناس وسوقهم كما يساق القطيع من الاغنام.

وكنت شاهدت برنامجاً في التلفزيون يجمع فيه مقدمه اربعة من المبدعين في الشعر والغناء والعزف، وكانوا جلوساً في مغارة فيها من سحر الطبيعة ما يخلب الالباب. والعازف كان يصنع لحناً صوتياً، وهو اعمى لا يبصر من سامعيه شيئاً سوى انه يسمع اصواتهم وتاوهاتهم وتصفيق ايديهم، والمغنية كانت تغني قصيدة لاحد الزهاد، وكذا الشاعران كانا يتحدثان نثراً وشعراً، وجميعهم اتفقوا ان الجهل هو ان تحمل الله ما ليس من شانه، وما اوكل لعباده التصرف فيه، فاذا اخطأوا، قلنا: ان الله هو المسؤول لكن جهل الناس وعميهم وجبروتهم احالهم الى وحوش يتصارعون على جيفة لا اكثر...

المتصدون لاصلاح اوضاع الامة في الدين والحياة والسياسة، ولا ارادة لهم سوى في اخضاع الناس وسوقهم كما يساق القطيع من الاغنام.

وكنت شاهدت برنامجاً في التلفزيون يجمع فيه مقدمه اربعة من المبدعين في الشعر والغناء والعزف، وكانوا جلوساً في مغارة فيها من سحر الطبيعة ما يخلب الالباب. والعازف كان يصنع لحناً صوتياً، وهو اعمى لا يبصر من سامعيه شيئاً سوى انه يسمع اصواتهم وتاوهاتهم وتصفيق ايديهم، والمغنية كانت تغني قصيدة لاحد الزهاد، وكذا الشاعران كانا يتحدثان نثراً وشعراً، وجميعهم اتفقوا ان الجهل هو ان تحمل الله ما ليس من شانه، وما اوكل لعباده التصرف فيه، فاذا اخطأوا، قلنا: ان الله هو المسؤول لكن جهل الناس وعميهم وجبروتهم احالهم الى وحوش يتصارعون على جيفة لا اكثر...

اطلالة

تعزيز الكفاءة الانتاجية بدراسة الجدوى الاقتصادية

د.منى تركي الموسوي

بغداد

وتعد دراسات الجدوى الاقتصادية لاي مشروع استثماري (سواء كان زراعياً أو صناعياً أو سياحياً أو خدمياً، وسواء كان مشروعاً كبيراً أو متوسطياً أو صغيري الحجم، وسواء كان مشروعاً محلياً أو قومياً أو دولياً) من اهم الوسائل التي تهدف الى ترشيد القرار الاستثماري، وهي ترجمة عملية لسياسات الاستثمار، وتتضمن دراسات موسعة لجميع جوانب الاستثمار في المشروعات سواء لخدمة المستثمر أو لخدمة التنمية في الدولة بشكل عام. لذلك يجب عمل دراسة جدوى للمشاريع الاقتصادية والاستثمارية قبل البدء بأي مشروع من هذا النوع.

وتعرف الجدوى الاقتصادية بأنها عملية جمع المعلومات عن المشروع المقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة امكانية التنفيذ، وتقليل المخاطر وتقييم ربحية المشروع، وبالتالي معرفة مدى نجاحه أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته. وتقسم دراسات الجدوى لاي مشروع حسب المعايير الدولية الى تسعة مكونات هي (دراسة الجدوى التسويقية، دراسة الجدوى الفنية، دراسة الجدوى المالية، دراسة الجدوى الاقتصادية، دراسة الجدوى الاجتماعية، دراسة الجدوى البيئية، تحليل الحساسية للمشروع، أساليب تسديد القروض،وكتابة تقرير دراسة الجدوى)، ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع.

ان دراسة الجدوى التسويقية تتطلب معرفة قدرة السوق على استيعاب المنتج الجديد وتحديد الطلب الحالي والمستقبلي على منتج المراد تسويقه، وكذلك معرفة الوضع التنافسي في السوق وامكانية التصدير وغير ذلك من العناصر الاخرى. اما دراسة الجدوى الفنية فتتضمن التقنيات وطريقة الانتاج والاحتياجات من المعدات والمباني وتحديد موقع المشروع والمبررات لاختياره، في حين تتطلب دراسة الجدوى المالية معرفة المتطلبات المالية للمشروع ورأس المال العامل ومعرفة المردود او العائد من المشروع. وهنالك جوانب تنظيمية وادارية للمشروع يجب دراستها لتوضيح العلاقات بين مختلف ادارات المشروع وتحديد الاحتياجات من القوى العاملة. لذلك نؤكد اهمية دراسات الجدوى في تعزيز الكفاءة الانتاجية وتنمية وتطوير المؤسسات والشركات وزيادة ارباحها وتقليل مصروفاتها،وبحثها عن الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي سيكون لها طلب كبير في السوق العراقي على المدى القريب.

اصبح هنالك تطور ملحوظ في وعي العديد من المؤسسات والشركات في العراق نحو اقبالهم على المراكز والمكاتب الاستشارية في مجال دراسات جدوى المشاريع الاقتصادية والاستثمارية وهذا شيء مفرح في ظل سياسة الدولة في الانفتاح نحو اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية من خلال السعي لتفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.